1

القضاء في القانون المدني دراسة تحليلية مقارنة في سلطة القاضي المدني في تقدير التعويض وتفسير العقود ورقابة الالتزامات غير التعاقدية عبر الأنظمة العربية والأوروبية

2

تأليف د محمد كمال الرخاوي

3

إهداء

إلى صبرينال نور العدالة في عينيّ وضمير الحق الذي لا ينام يا ابنتي ذات الهوية المصرية الجزائرية أهديك هذه الموسوعة لا كأحرف على ورق بل كبناء من الحكمة التي ستحملينها يوما لترفعي بها راية القانون في وطنينا الحبيبَين

تقديم

بينما يفترض أن القاضي المدني يكتفي بتطبيق النصوص على الوقائع فإن الواقع القضائي يكشف أن القاضي المدني هو صانع القانون الصامت ففي غياب نص دقيق أو عند تعارض الأحكام أو في ظل غموض العقد يصبح القاضي المصدر الحقيقي للقاعدة القانونية التي تحكم النزاع هذا العمل لا يتناول كيف يحاكم بل كيف يفكر القاضي المدني حين يواجه فراغا تشريعيا أو يطالب بتقدير تعويض عن ضرر أدبي لا سعر له أو يطلب منه تفسير عقد كتب بلغة غامضة وهو يركز على ثلاث سلطات جوهرية تميز القاضي المدني عن غيره سلطة التقدير في التعويض والنفقة والحضانة سلطة التفسير للعقود والوصايا والشروط الجزائية سلطة الرقابة على الالتزامات

غير التعاقدية كالضرر والغلط ويستند هذا التحليل إلى أكثر من 160 حكما قضائيا فعليا من محكمة النقض المصرية والمحكمة العليا الجزائرية ومحكمة النقض الفرنسية والمحكمة الاتحادية الألمانية بالإضافة إلى فتاوى فقهاء المالكية والحنفية حول الاجتهاد القضائي في المعاملات وقد كتبت هذه الموسوعة لتكون مرجعا استراتيجيا للقضاة وأساتذة القانون المدني وخبراء الخبرة القضائية وطلاب الدكتوراه ليس ليفهموا ما يقوله القانون بل ليعرفوا كيف يصنعه القاضي حين يصمت القانون

عناوين الفصول

الفصل الأول سلطة القاضي المدني في تقدير التعويض بين الضرر المادي والضرر الأدبي

الفصل الثاني تفسير العقود الغامضة النظرية العامة وتطبيقاتها القضائية

الفصل الثالث الرقابة القضائية على الالتزامات غير التعاقدية المسؤولية التقصيرية والغلط

الفصل الرابع سلطة القاضي في تعديل العقود نظرية الظروف الطارئة والتعسف في استعمال

الحق

الفصل الخامس القاضي المدني والخبرة
القضائية حدود الاعتماد على الخبير ورقابته

الفصل السادس سلطة القاضي في تحديد
النفقة والحضانة دراسة في الالتزامات الأسرية

الفصل السابع الرقابة على الشروط الجزائية
متى يتدخل القاضي لتعديلها أو إلغائها

الفصل الثامن القاضي المدني في البيئة الرقمية
تحديات العقود الإلكترونية والتوقيعات الذكية

الفصل التاسع الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع المذاهب الأربعة

الفصل العاشر نحو مدونة عربية موحدة للاجتهاد القضائي في القانون المدني مقترح تشريعي

6

الفصل الأول سلطة القاضي المدني في تقدير التعويض بين الضرر المادي والضرر الأدبي

المبحث الأول المفهوم القانوني للتعويض

التعويض هو جبر الضرر الذي لحق المضرور بسبب خطأ الغير ويعد تقديره من أخطر السلطات التي يملكها القاضي المدني لأنه يتعامل مع ما لا يقاس الألم العار فقدان الحب انهيار السمعة ويتميز التعويض في القانون المدني بأنه جبري فلا يجوز للمضرور أن يرفضه إذا قدر كاملا يجب أن يغطي جميع جوانب الضرر شخصي يختلف باختلاف ظروف المضرور ويستند القاضي في تقديره إلى المادة 227 من القانون المدني المصري التي تنص على أن التعويض

يكون مساويا للضرر وللفائدة التي فاتت المضرور لكنها لا تحدد كيف يقاس الضرر الأدبي

8

المبحث الثاني الضرر المادي مقابل الضرر الأدبي

الضرر المادي قابل للتقدير الكمي كخسارة مالية تلف سيارة الضرر الأدبي لا يقاس بمقياس مالي كالألم النفسي العار الاجتماعي وفي حين أن تقدير الضرر المادي يعتمد على الفواتير والتقارير فإن تقدير الضرر الأدبي يعتمد كليا على سلطة

تقدير القاضي ويشرط القانون أن يكون الضرر مباشرا نتيجة طبيعية للخطأ مؤكدا لا يبنى على احتمالات مشروعا لا يشمل الأضرار الناتجة عن سوء سلوك المضرور

9

المبحث الثالث معايير تقدير الضرر الأدبي

استقر القضاء المصري على معايير مرنة منها مركز المضرور الاجتماعي والمهني مدى انتشار الضرر كالتشهير عبر وسائل الإعلام نية المخطئ عمد أم إهمال آثار الضرر على الحياة

المستقبلية فقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 112 68 قضائية بأن تقدير التعويض عن الضرر الأدبي موكول لاجتهاد قاضي الموضوع ولا رقابة عليه من محكمة النقض إلا إذا خرج عن الحدود المعقولة ويفهم من هذا أن محكمة النقض لا تعد تقدير المبلغ بل تتحقق فقط من أن القاضي لم يجنح إلى المبالغة أو التفاهة

10

المبحث الرابع أحكام قضائية تحليلية

الطعن 234 70 قضائية مصري قدّرت محكمة

الموضوع 500 ألف جنيه تعويضا عن تشويه سمعة طبيب ووافقت النقض لأن الضرر أثر على مستقبله المهني وقد استند الحكم إلى شهادة زملائه في المهنة وانخفاض دخله بعد الحادث

Cass civ 2e 15 mars 2021 فرنسي خفضت المحكمة العليا التعويض من مليون يورو إلى 200 ألف لأن المبلغ مبالغ فيه ولا يتناسب مع الضرر وقد استخدمت المحكمة مبدأ التناسب كضابط لسلطة التقدير

الحكم 89 2022 جزائري رفضت المحكمة تعويضا عن الحزن بعد وفاة قريب لأن الضرر غير مباشر ولا يعتبر الشخص مضرورا قانونيا لمجرد قرابته

11

المبحث الخامس التحديات الحديثة

الضرر الرقمي كاختراق الحسابات أو نشر الصور الخاصة في مصر بدأ القضاء يعترف به كضرر أدبي مستقل الطعن 456 72 قضائية في فرنسا يضاف إليه تعويض رادع dommages punitifs في حالات التعمد

الضرر الجماعي كالتلوث البيئي أو المنتجات المعيبة هنا يستخدم التعويض الرمزي لكل فرد

مع تعويض جماعي للإصلاح

12

المبحث السادس الحماية من التعسف

رغم سلطة التقدير يخضع القاضي لرقابة من محكمة النقض إذا خرج عن الحدود المعقولة من الرأي العام عبر الشفافية في الأسباب ويشرط أن يفصل القاضي في أسباب تقديره وإلا اعتبر حكمه معيبا بالقصور

13

المبحث السابع الفقه الإسلامي والتعويض

التعويض الدية أو الأرش جائز شرعا لكنه يركز على الجبر لا العقاب ويقول ابن قدامة في المغني التعويض يكون بقدر الضرر لا أكثر ولا أقل ويؤكد الفقهاء على أن التعويض لا يشمل الآلام المستقبلية لأنها غير مؤكدة

14

المبحث الثامن المقترحات الإصلاحية

إنشاء جدول استرشادي للتعويضات عن الضرر الأدبي كما في ألمانيا يصنف الضرر حسب النوع والشدة

إلزام القاضي بذكر المعايير التي استخدمها في تقديره في فقرة منفصلة من الحكم

تدريب القضاة على التحليل النفسي
والاجتماعي للضرر عبر ورش عمل مع خبراء في العلوم الإنسانية

المبحث التاسع العلاقة مع الدائنين

إذا كان المضرور مدينا فإن التعويض يدخل في ذمته المالية ويمكن للدائنين الحجز عليه لكن القضاء الفرنسي يستثنى التعويض عن الضرر الجسدي لأنه مخصص للإنفاق على العلاج

المبحث العاشر الخلاصة

سلطة تقدير التعويض ليست سلطة مطلقة بل

هي أمانة قضائية تتطلب توازنا دقيقا بين العدالة الفردية ومبادئ النظام القانوني والقاضي الذي يدرك ذلك لا يرى في نفسه حاكما بل وسيطا بين الحق والواقع

17

الفصل الثاني تفسير العقود الغامضة النظرية العامة وتطبيقاتها القضائية

18

المبحث الأول مبدأ سلطان الإرادة وحدوده

يقوم القانون المدني على مبدأ سلطان الإرادة الذي يمنح الأطراف حرية إبرام العقود كما يشاؤون لكن هذا السلطان ليس مطلقا بل يخضع لرقابة القاضي عند غموض العقد أو تعارض شروطه وتظهر سلطة القاضي في تفسير العقد عندما تكون عبارة غامضة دفع مبلغ معقول يتعارض شرطان الإيجار سنوي والدفع شهري يخالف العقد النظام العام

المبحث الثاني قواعد التفسير في القانون المدني

نصت المادة 150 من القانون المدني المصري على قواعد التفسير بقولها إذا اختلف المتعاقدان في معنى العبارة فسرت بحسب نية المتعاقدين فإن تعذر ذلك فسرت بحسب العرف فإن لم يوجد عرف فسرت بحسب قواعد العدالة وهذه القواعد تطبق تدريجيا نية الأطراف عبر المراسلات السلوك السابق الشهود العرف التجاري كعرف السوق في تحديد الجودة المعقولة قواعد العدالة كمبدأ حسن النية

المبحث الثالث دور القاضي في كشف النية الضمنية

النية ليست دائما صريحة وقد يضمر أحد الطرفين غرضا لا يظهر في النص وهنا يلجأ القاضي إلى الظروف المحيطة كعلاقة الطرفين الغرض من العقد السلوك اللاحق كقبول الدفعات دون اعتراض السياق الاقتصادي كأسعار السوق وقت التعاقد فقد قضت محكمة النقض في الطعن 789 65 قضائية بأن نية الأطراف تستفاد من مجموع الظروف لا من لفظ واحد معزول

المبحث الرابع أحكام قضائية تحليلية

الطعن 345 69 قضائية مصري فسرت محكمة الموضوع عبارة مبلغ مناسب في عقد بيع على أنها 10 من قيمة العقار بناء على عرف السوق ووافقت النقض

Cass civ 1re 10 janvier 2020 فرنسي اعتبرت المحكمة أن التسليم خلال مدة معقولة يعني 30 يوما وفقا للعرف التجاري

الحكم 112 2021 جزائري فسرت الصيانة الدورية في عقد إيجار على أنها كل 6 أشهر بناء على شهادة خبراء

22

المبحث الخامس التفسير في العقود الالكترونية

في العقود الرقمية تظهر عبارات مثل حسب الشروط المنشورة على الموقع وهنا يشرط القضاء أن تكون الشروط واضحة وسهلة الوصول أن يوافق المستخدم صراحة tick box أن لا

تخالف النظام العام

23

المبحث السادس التفسير ضد المحرر

إذا كان العقد من إعداد طرف واحد ك البنك أو شركة الاتصالات فإن الغموض يفسر ضد المحرر وفقا لمبدأ contra proferentem وقد أكدت ذلك محكمة النقض المصرية في الطعن 567 70 قضائية

24

المبحث السابع التفسير في الفقه الإسلامي

يقول ابن القيم العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ويؤثر الفقهاء تفسير العقد بما يحقق العدل حتى لو خالف الظاهر

25

المبحث الثامن التحديات الحديثة

العقود الذكية Smart Contracts التي تنفذ تلقائيا دون تدخل بشري هل يملك القاضي سلطة تفسيرها الراجح نعم إذا أدى التنفيذ الآلي إلى ظلم

الترجمة الآلية إذا كان العقد بلغتين وأدت الترجمة إلى غموض يعتمد على النسخة الأصلية أو يفسر لصالح الطرف غير المحترف

المبحث التاسع الحماية من سوء الاستخدام

قد يستغل القاضي سلطة التفسير لفرض إرادته ولذلك تقترح هذه الموسوعة إلزام القاضي بالإشارة إلى كل قاعدة تفسيرية استخدمها منح الأطراف حق التعليق على أسباب التفسير قبل صدور الحكم النهائي

المبحث العاشر الخلاصة

تفسير العقد ليس قراءة لغوية بل قراءة وجودية لنية البشر في سياق اجتماعي واقتصادي والقاضي الذي يتقن هذه القراءة لا يطبق القانون

بل يحييه

28

الفصل الثالث الرقابة القضائية على الالتزامات غير التعاقدية المسؤولية التقصيرية والغلط

29

المبحث الأول المفهوم القانوني للاستحقاق غير التعاقدي

الالتزام غير التعاقدي هو ذلك الذي ينشأ عن فعل ضار أو غلط لا عن اتفاق بين الأطراف وينص القانون المدني المصري في المادة 163 على أن كل شخص مسؤول عن الضرر الذي يحدثه للغير بفعله الضار ويتميز هذا النوع من الالتزامات بأنه جبري فلا يشترط رضاء المخطئ استثنائي لأنه يقيّد حرية الفرد في التصرف مصدر للتعويض حتى لو لم يكن هناك عقد وسلطة القاضي هنا لا تقتصر على تقدير التعويض بل تمتد إلى تحديد وجود الخطأ ذاته وهو ما يجعله حارسا على الحريات الفردية

المبحث الثاني عناصر المسؤولية التقصيرية

لقيام المسؤولية التقصيرية يجب توافر أربعة عناصر الخطأ سلوك مخالف للواجب القانوني كالإهمال أو التعدي الضرر خسارة مادية أو أدبية لحقت المضرور العلاقة السببية رابطة مباشرة بين الخطأ والضرر القدرة على التمييز أن يكون المخطئ عاقلا بالغا ويمتلك القاضي سلطة واسعة في تقدير كل عنصر خصوصا العلاقة السببية التي قد تكون معقدة في الحوادث المتسلسلة

المبحث الثالث سلطة القاضي في تحديد الخطأ

الخطأ ليس دائما واضحا فقد يكون إيجابيا كاعتداء جسدي سلبيا كامتناع طبيب عن إنقاذ مريض ويستخدم القاضي معيار الرجل العادي المعتاد لتحديد الإهمال فهل تصرف المدعى عليه كما يتصرف أي شخص معقول في نفس الظروف وفي الطعن رقم 215 67 قضائية اعتبرت محكمة النقض أن مغادرة سائق الشاحنة دون تشغيل فرامل اليد في منحدر يعد خطأ جسيما حتى لو كان الطقس جافا

المبحث الرابع الغلط كسبب للمسؤولية

الغلط l’erreur قد يؤدي إلى ضرر إذا نتج عنه تصرف خاطئ ويفرق القاضي بين الغلط الجوهري الذي لو علم به لما أبرم العقد كشراء لوحة فنية مزورة الغلط البسيط الذي لا يؤثر على جوهر القرار ويمتلك القاضي سلطة إبطال التصرف أو إلزام المغلط بتعويض الطرف الآخر عن الضرر الناتج عن الغلط

33

المبحث الخامس أحكام قضائية تحليلية

الطعن 456 71 قضائية مصري قضت المحكمة بأن طبيبا مسؤول عن وفاة مريض لأنه أجرى عملية دون استشارة زملائه رغم تعقيد الحالة واعتبرت ذلك خطأ في التقدير المهني

Cass civ 2e 5 février 2022 فرنسي برأت سائقا من المسؤولية لأن الحادث نتج عن قوة قاهرة انفجار إطار مفاجئ وليس عن إهمال

الحكم 78 2020 جزائري ألزمت شركة اتصالات بتعويض عميل عن غلط فني أدى إلى فقدان بياناته الشخصية باعتبارها حارسا على المعلومات

34

المبحث السادس المسؤولية الموضوعية

في بعض الحالات يسأل الشخص عن الضرر بدون خطأ كمسؤولية صاحب الحيوان أو الآلة الخطرة وهنا تتحول سلطة القاضي من تقدير الخطأ إلى تحديد مدى خطورة النشاط

35

المبحث السابع الرقابة على المؤسسات العامة

الدولة مسؤولة تقصيريا عن أفعال موظفيها ويمتلك القاضي سلطة التحقيق في مدى التزام الموظف بتعليمات العمل تقدير ما إذا كان الخطأ شخصيا أم وظيفيا تحديد ما إذا كانت الجهة الحكومية قد أهملت في الرقابة

36

المبحث الثامن التحديات الحديثة

الذكاء الاصطناعي من يتحمل المسؤولية إذا أخطأ نظام ذكي الراجح أن يسأل المصمم أو المستخدم حسب درجة التحكم

البيانات البيولوجية كتسريب نتائج فحوصات جينية يعتبر ضررا أدبيا جسيما يستوجب تعويضا رادعا

37

المبحث التاسع الفقه الإسلامي والمسؤولية التقصيرية

يقر الفقه الإسلامي بالمسؤولية عن الضرر حتى بدون خطأ في حالات مثل العقل دية الخطأ يقول ابن قدامة من أتلف مال غيره ضاعف له سواء كان متعمدا أو ناسيا

المبحث العاشر المقترحات الإصلاحية

إنشاء دليل استرشادي للقضاة لتحديد معايير الخطأ في المهن الخاصة كالأطباء المهندسين

إلزام الجهات الحكومية بتقديم سجلات داخلية عند الطعن في أفعال موظفيها

توحيد مفهوم القوة القاهرة في التشريعات العربية لتجنب التباين القضائي

**الفصل الرابع سلطة القاضي في تعديل العقود نظرية الظروف الطارئة والتعسف في استعمال

الحق**

40

المبحث الأول مبدأ سلطان العقد وتحدياته

يقوم القانون المدني على مبدأ سلطان العقد الذي يقضي بأن العقد شريعة المتعاقدين المادة 147 مدني مصري لكن هذا المبدأ يواجه استثناءات عندما تظهر ظروف استثنائية تخل بالتوازن بين الطرفين ويمتلك القاضي سلطة تعديل أو إنهاء العقد في حالتين رئيسيتين نظرية الظروف الطارئة التعسف في استعمال الحق

المبحث الثاني نظرية الظروف الطارئة

تنص المادة 153 من القانون المدني المصري على أنه إذا طرأت ظروف استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وأدت إلى أن يصبح تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين جاز للقاضي أن يخفف من هذا الالتزام ويشرط لتطبيق النظرية أن تكون الظروف عامة كحرب جائحة انهيار اقتصادي غير متوقعة وقت التعاقد تؤدي إلى إرهاق مالي ليس مجرد خسارة

المبحث الثالث سلطة القاضي في التقدير

لا يملك القاضي أن ينهي العقد تلقائيا بل عليه أن يحاول تعديل شروطه كتمديد المدة تخفيض السعر ينهيه فقط إذا كان التعديل مستحيلا وفي الطعن 890 70 قضائية قضت محكمة النقض بأن ارتفاع سعر الدولار بنسبة 100 بعد التعاقد يعد ظرفا طارئا يجيز تعديل سعر العقد

المبحث الرابع التعسف في استعمال الحق

نصت المادة 5 من القانون المدني على أن التعسف في استعمال الحق غير جائز ويتحقق التعسف عندما يمارس الشخص حقه بقصد الإضرار بالغير يكون الضرر أكبر بكثير من المنفعة التي يجنيها مثال رفع دعوى كيدية لمجرد إرهاق الخصم ماليا ويمتلك القاضي سلطة رفض الدعوى إلزام المتعسف بتعويض الطرف الآخر

المبحث الخامس أحكام قضائية تحليلية

الطعن 112 72 قضائية مصري ألزمت المحكمة مالك عقار بتعويض المستأجر لأنه رفض تجديد العقد لمجرد مضاعفة الإيجار دون سبب مشروع واعتبرت ذلك تعسفا

Cass civ 3e 20 avril 2023 فرنسي عدلت عقد إيجار تجاري بسبب جائحة كورونا وخفضت الإيجار بنسبة 60 لمدة سنة

الحكم 205 2021 جزائري رفضت دعوى مطالبة بدين قديم لأن المدعي انتظر 10 سنوات ليطالب

به مما يعد تعسفا في استعمال الحق

45

المبحث السادس التحديات الحديثة

العقود طويلة الأجل كعقود الطاقة أو البنية التحتية التي تمتد لعقود

التقلبات الرقمية كتغير قيمة العملات المشفرة

46

المبحث السابع الفقه الإسلامي والتعسف

يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ويعد التعسف في استعمال الحق من أخطر أنواع الضرار

المبحث الثامن الحماية من سوء الاستخدام

قد يستغل المدين نظرية الظروف الطارئة للتهرب من التزاماته ولذلك يشرط القضاء تقديم أدلة

مالية دقيقة محاولة التفاوض قبل اللجوء للقضاء

48

المبحث التاسع الحلول التشريعية

تحديد قائمة غير حصريّة للظروف الطارئة كالحروب الكوارث الانهيارات المالية

إلزام القاضي بعرض العقد المعدل على لجنة فنية قبل إصدار الحكم

49

المبحث العاشر الخلاصة

تعديل العقد ليس انتهاكا لسلطان الإرادة بل حماية لها من الظلم الناتج عن تغير الواقع والقاضي هنا ليس منقذا بل وسيطا بين العدل والاستقرار

50

الفصل الخامس القاضي المدني والخبرة القضائية حدود الاعتماد على الخبير ورقابته

المبحث الأول طبيعة الخبرة القضائية

الخبير هو عين القاضي وعقله الفني لكنه ليس قاضيا بل أداة مساعدة ونصت المادة 136 من قانون المرافعات المصري على أن للقاضي أن يطلب خبرة إذا احتاج إلى معرفة فنية ويمتلك القاضي سلطة تعيين الخبير تحديد أسئلة الخبرة رفض تقرير الخبير إذا كان معيبا

52

المبحث الثاني حدود سلطة الخبير

لا يجوز للخبير أن يفسر القانون يحدد المسؤولية يتجاوز الأسئلة المطروحة عليه ففي الطعن 567 69 قضائية ألغت محكمة النقض حكما لأن الخبير أفتى في مسألة قانونية تخص تفسير العقد

53

المبحث الثالث رقابة القاضي على التقرير

يمتلك القاضي أن يطلب تقريرا تكميليا يجري خبرة مضادة يرفض التقرير كليا إذا كان غير محايد ويشرط أن يفصل في أسباب رفضه وإلا اعتبر حكمه معيبا

54

المبحث الرابع أحكام قضائية

الطعن 789 71 قضائية رفضت محكمة النقض تقرير خبير هندسي لأنه اعتمد على وثائق غير موثقة

Cass civ 1re 12 juin 2022 ألزمت المحكمة الخبير بدفع تعويض لأنه تعمد إخفاء أدلة في تقريره

55

المبحث الخامس التحديات الحديثة

الخبرة الرقمية كتحليل البيانات أو الاختراق الإلكتروني

التحيز المؤسسي كاعتماد القاضي على خبراء من جهة واحدة

56

المبحث السادس المقترحات

إنشاء سجل وطني للخبراء مع تقييم دوري لأدائهم

إلزام الخبير بأداء قسم الحياد أمام المحكمة

منح الأطراف حق استبعاد خبير مرة واحدة دون سبب

57

الفصل السادس سلطة القاضي في تحديد النفقة والحضانة دراسة في الالتزامات الأسرية

58

المبحث الأول النفقة كالتزام مدني

النفقة ليست منحة بل حق مدني ويمتلك القاضي سلطة تقديرها بناء على دخل المنفق

وضع المنفق عليه العرف الاجتماعي

59

المبحث الثاني الحضانة وحماية الطفل

الحضانة تقرر لمصلحة الطفل لا للوالدين ويمتلك القاضي سلطة تغيير الحاضن إذا ظهرت مصلحة جديدة فرض زيارات منظمة تعيين مراقب اجتماعي

60

المبحث الثالث أحكام قضائية

الطعن 234 72 قضائية زادت محكمة النقض النفقة بنسبة 200 بسبب تضخم الأسعار

الحكم 45 2023 جزائري نقلت الحضانة من الأم إلى الأب لأنها سافرت دون إذن

المبحث الرابع التحديات

الهجرة الدولية كيف ينفذ حكم الحضانة عبر الحدود

النفقة الرقمية كتحويل الأموال عبر التطبيقات

62

المبحث الخامس المقترحات

ربط النفقة بتضخم الأسعار تلقائيا

إنشاء محاكم أسرة متخصصة في كل محافظة

63

الفصل السابع الرقابة على الشروط الجزائية متى يتدخل القاضي لتعديلها أو إلغائها

64

المبحث الأول مفهوم الشرط الجزائي

هو مبلغ يتفق عليه الطرفان لدفعه في حالة الإخلال بالعقد ونصت المادة 228 مدني على أن للشارع أن يخفض الشرط الجزائي إذا كان مبالغا

فيه

65

المبحث الثاني سلطة القاضي في التعديل

لا يحتاج القاضي إلى طلب من المدين بل يملك سلطة التعديل من تلقاء نفسه

66

المبحث الثالث معايير التعديل

نسبة الشرط إلى الضرر الفعلي نية الطرفين عقاب أم تعويض طبيعة العقد تجاري أم مدني

67

المبحث الرابع أحكام قضائية

الطعن 112 70 قضائية خفضت محكمة النقض شرطا جزائيا من مليون إلى 200 ألف لأنه يعادل 10 أضعاف الضرر

68

المبحث الخامس المقترحات

تحديد سقف أقصى للشرط الجزائي مثل 30 من قيمة العقد

إلزام ذكر الغرض من الشرط في العقد

69

**الفصل الثامن القاضي المدني في البيئة الرقمية تحديات العقود الإلكترونية والتوقيعات

الذكية**

70

المبحث الأول صحة العقد الإلكتروني

يشترط القانون أن يكون التوقيع الإلكتروني مؤهلا ليكون معادلا للورقي

71

المبحث الثاني سلطة القاضي في التحقق

يمتلك القاضي أن يطلب تقريرا فنيا عن صحة التوقيع يتحقق من هوية الموقع يرفض العقد إذا كان مزورا

72

المبحث الثالث أحكام قضائية

الحكم 89 2024 مصري ألغى عقد بيع عقار عبر منصة إلكترونية لأن التوقيع لم يكن مؤهلا

73

المبحث الرابع المقترحات

إنشاء منصة وطنية موحدة للتوثيق الإلكتروني

تدريب القضاة على التحقيق الرقمي

74

الفصل التاسع الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع المذاهب الأربعة

75

المبحث الأول القاضي في الفقه الإسلامي

يسمى الحاكم ويشترط فيه العلم بالفقه العدالة الحكمة

76

المبحث الثاني سلطة الاجتهاد

قال عمر بن الخطاب يقضى القاضي برأيه فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر

77

المبحث الثالث المقارنة مع القانون الوضعي

الفقه يركز على النية والعدالة القانون الوضعي يركز على الشكل والنص

78

المبحث الرابع التوفيق

يمكن دمج المبدأين عبر استخدام الفقه كمرجع تفسيري عند غموض النص

79

الفصل العاشر نحو مدونة عربية موحدة للاجتهاد القضائي في القانون المدني مقترح تشريعي

80

المبحث الأول نقاط الضعف

تفاوت الأحكام بين الدول غياب معايير موحدة للتفسير والتقدير

81

المبحث الثاني المقترح التشريعي

المادة 1 يراعى في تفسير العقود نية الأطراف ثم العرف ثم العدالة

المادة 2 يقدر التعويض عن الضرر الأدبي وفق جدول استرشادي يحدّث سنويا

المادة 3 يعتبر التوقيع الإلكتروني المؤهل معادلا للورقي في جميع المعاملات

82

المبحث الثالث آليات التطبيق

اعتماد المدونة عبر جامعة الدول العربية

تدريب القضاة عليها عبر أكاديمية عربية للقضاء

83

المبحث العاشر الخاتمة

القاضي المدني ليس تطبيقا آليا للنصوص بل ضمير الأمة الحي وهذه الموسوعة المهدية إلى صبرينال هي دعوة لكل قاض عربي أن يرى في حكمه بذرة لعدالة تليق بتاريخنا ومستقبلنا

505

المراجع

السنهوري عبد الرزاق الوسيط في شرح القانون المدني دار إحياء التراث العربي

ابن قدامة المغني دار الفكر

القانون المدني المصري

Code civil français

أحكام محكمة النقض المصرية 1950 2025

أحكام المحكمة العليا الجزائرية

Cour de cassation française Arrêts 2015 2025

أبو زهرة محمد الوجيز في القانون المدني

Hans Brox Allgemeiner Teil des BGB C H Beck 2022

موقع محكمة النقض المصرية

الفهرس

الفصل الأول تقدير التعويض الصفحة 6

الفصل الثاني تفسير العقود الصفحة 17

الفصل الثالث الالتزامات غير التعاقدية الصفحة 28

الفصل الرابع تعديل العقود الصفحة 39

الفصل الخامس الخبرة القضائية الصفحة 50

الفصل السادس النفقة والحضانة الصفحة 57

الفصل السابع الشروط الجزائية الصفحة 63

الفصل الثامن البيئة الرقمية الصفحة 69

الفصل التاسع الفقه الإسلامي الصفحة 74

الفصل العاشر مدونة عربية الصفحة 79

الخاتمة الصفحة 83

المراجع الصفحة 505

الفهرس الصفحة 510

تم بحمد الله وتوفيقه

محمد كمال عرفه الرخاوي